Abhat Journal, Volume. 17, Issue. 2, September 2025

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

Doi : http://doi.org/10.37375/aj.v17i2.3498

السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي لمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي

أ. محمد منصور عبد الرحمن الزناتي
محاضر بكلية العلوم الإنسانية والتطبيقية– هراوة/ جامعة سرت/ ليبيا
باحث دكتوراه بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع اجدابيا
mohmmadmansur74@su.edu.ly

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على السياسة العامة تجاه الاعتماد المدرسي المحلي واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يتناسب مع هذا النوع من الأبحاث، وكذلك تمّ الاعتماد على مدخل السياسة العامة، حيث تمّ تحليل مستويات السياسة العامة الليبية تجاه الاعتماد المدرسي المحلي، والمتمثّلة في صنع هذه السياسة، وتنفيذها، وتقييمها وتوصّل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: غياب استراتيجية فعّالة ومحددة لتنفيذ وتطبيق معايير الاعتماد المدرسي، كما اتضح أنّ السياسة العامة تجاه الاعتماد المدرسي المحلي لم ترتقِ بعد للمستوى المطلوب لاسيما من حيث التنفيذ إذ لم يتجاوز عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد المدرسي المحلي على حوالي سبعة وعشرين مدرسة من أصل أربعة آلاف مدرسة على مستوى الدولة الليبية وغيرها من النتائج، كما قدّم البحث جملة من التوصيات من بينها لابد من تبني استراتيجية محددة وواضحة لتطبيق معايير الاعتماد، ورفع تصنيف مركز ضمان الجودة إلى هيئة ونقل تبعيته إلى مجلس النواب ومنحه صلاحيات واسعة وغيرها من التوصيات.

الكلمات المفتاحية:

الاعتماد المدرسي المحلي، جودة التعليم الأساسي والثانوي، صنع السياسة العامة تنفيذ السياسة العامة.

معلومات النشر:
تاريخ الاستلام: 2025/01/17
تاريخ القبـــول: 2025/07/21
تاريخ النشـــر: 2025/09/01

General policy in Libya towards local school accreditation for primary and secondary education institutions

Mohammed Mansour Abdel Rahman Al-Zanaty
Faculty of Humanities and Applied Sciences - Harawa, Sirte University - Libya
mohmmadmansur74@su.edu.ly

Abstract:

This research aims to shed light on public policy related to local school accreditation for basic and secondary education in Libya. The study adopts descriptive-analytical approach, which is appropriate for this type of research. It also relies on content analysis of policy documents to examine the levels of Libyan public policy toward local school accreditation, the mechanisms and tools used and extent to which they are formulated, developed and implemented. The study revealed several findings, including the absence of an effective and specific strategy for implementing a local school accreditation system Public policy on local school accreditation in Libya has not yet reached the required level particularly in terms of implementation. For instance, only 27 out of approximately 4,000 schools in Libya have obtained local accreditation- very small percentage. The research also presented several recommendations, such as the urgent need to adopt a clear and specific strategy for implementing accreditation standards to ensure optimal performance. Other recommendations include upgrading the classification of the Quality Assurance Center to an authoritive body, transferring its affiliation to the House of Representatives, and granting it broader powers, among other proposals.

Keywords:

local school accreditation, quality of Basic and secondary education, public policy making, public policy implementation.

Information:
Received: 17/01/2025
Accepted: 21/07/2025
Published: 01/09/2025

مقدمة:

عُرفت السياسة العامة كنشاط مارسته الحضارات القديمة، ومع تطور الحضارات عبر الزمن أصبح المفهوم يتطور حتى وصل إلى ذروته في عالمنا المعاصر، بعدما تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات القرن الماضي، وتعاظم الاهتمام به أكثر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحديداً على يد العالم الأمريكي هارولد لاسويل في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وهكذا أصبحت السياسة العامة أحد العلوم التي فتحت المجال أمام الباحثين، وصناع القرار للتصدي

©Abhat Journal, Sirte University 2025

للقضايا والمشاكل التي تعاني منها مختلف دول العالم، ويُعدّ قطاع التعليم من بين القطاعات التي تُعدّ محل اهتمام السياسة العامة حيث يتم صنع السياسة العامة للتعليم، وتنفيذها وتقييمها وتقويمها من أجل ضمان سياسة عامة ترتقي بمستوى التعليم. وبما أنّ الجودة هي إحدى أبرز الأساليب والأدوات التي ترتقي بالعملية التعليمية، فإنّ وضع وتنفيذ وتقويم سياسة عامة لجودة التعليم يُعدّ أمراً حتمياً لا مفر منه من المراحل الأساسية الى الدراسات العليا، لاسيما أنّ بناء الجودة في المراحل الأساسية والثانوية بداية الطريق نحو بناء وتعزيز الجودة في التعليم الجامعي وما بعد الجامعي، وفي هذا الإطار تبنّت ليبيا سياسة عامة للاعتماد المدرسي من وضع معايير وآليات وإجراءات لذلك، وألزمت مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي في ليبيا بتطبيق هذه المعايير، وكلفت مركز ضمان الجودة بالإشراف على ذلك.

إشكالية البحث: انطلاقاً مما سبق يسعى هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية الآتية:

– ما هو واقع السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي لمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي ؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف تتم عملية صنع السياسة العامة للاعتماد المدرسي المحلي ؟
2. كيف تتم عملية تنفيذ هذه السياسة ؟
3. ما هو تقييم هذه السياسة من حيث الصنع والتنفيذ ؟

الفرضيات: ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية الآتية: كلّما كانت السياسة العامة تجاه الاعتماد المدرسي المحلي في ليبيا أكثر رشداً وعقلانية، كلّما زاد عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المدرسي المحلي.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسة، الفرضيات الفرعية الآتية:

1. كلّما كان صنع السياسة العامة أكثر نضجاً زاد عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المدرسي المحلي.
2. كلّما كان تنفيذ السياسة العامة أكثر نضجاً كلّما زاد عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المدرسي المحلي.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا الموضوع البحثي في الآتي:

1. الأهمية العلمية: تكمن في كونها دراسة تثري المكتبة العلمية بهذا النوع من الدراسات في حقل السياسة العامة بشكل عام والسياسة العامة تجاه الاعتماد المدرسي بشكل خاص، فحسب علم الباحث فإنّ الدراسات والأبحاث التي تناولت الحالة الليبية قليلة، وبالتالي هذا البحث يفتح المجال أمام الباحثين لتناول هذا النوع من السياسات.

2. الأهمية العملية: نتائج هذه الدراسة وتوصياتها تساعد صانع القرار الليبي في تبني سياسة عامة للاعتماد المدرسي المحلي تتسم بالرشد والعقلانية وتكون ذات جدوى، لاسيما أنّ تطبيق الجودة في التعليم العام يخفف الضغط على التعليم الجامعي، حيث تُعدّ مخرجات التعليم العام هي مدخلات للتعليم الجامعي، وبالتالي يجب أنْ تتسم هذه المدخلات بقدر عالٍ من الكفاءة والجودة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث للإجابة على التساؤلات الرئيسة والأسئلة الفرعية سالفة الذكر من خلال التالي:

1. التعرّف على السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي من حيث الصنع والتنفيذ.
2. تقييم أداء السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي.
3. معرفة عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد المدرسي من العدد الكلي للمؤسسات التعليمية في ليبيا.
4. إبراز أهمية وجود سياسة عامة للاعتماد المدرسي المحلي.

منهجية البحث: تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتفسير سلوك السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي والظروف المحيطة بها بجمع المعلومات بواسطة البحث المكتبي من قوانين ولوائح وقرارات ودوريات وكتب ومواقع الإنترنت ووثائق صادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، كذلك تمّ الاستعانة بمدخل تحليل السياسة العامة بتقييم عملية الصنع والتنفيذ للسياسة العامة الليبية تجاه الاعتماد المدرسي المحلي والتي تقود في النهاية إلى نتائج البحث وتقديم التوصيات بناءً على النتائج.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الجانب منها دراسات عربية وأخرى اجنبية وفيما يلي استعراض لهذه الدراسات:

الدراسات العربية:

1. دراسة (خليفة، 2025) التعليم الأساسي والمتوسط في ضوء السياسات ومعايير الجودة الشاملة في ليبيا: استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي على عينة تكوّنت من 120 مفردة من المديرين والمعلمين بمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي بمدينة الزاوية بهدف معرفة أوضاع التعليم ما دون الجامعي في ليبيا، وتوصّلت إلى

عدة نتائج أبرزها انخفاض مستوى الجودة في الإدارة المدرسية، وفي البنية التحتية، أمّا درجة الجودة في أداء المناهج الدراسية فكان فوق المتوسط.

2. دراسة (الجعيدي، وشبش 2020) بعنوان جودة التعليم الثانوي: دراسة ميدانية على عينة من معلمي المدارس الثانوية بمدينة مصراتة: ركّزت هذه الدراسة على قياس جودة التعليم من ستة معايير تُعدّ ضمن معايير الاعتماد المدرسي الصادرة عن مركز ضمان الجودة الليبي باستطلاع آراء (272) معلماً من معلمي مدارس التعليم الثانوي بمصراتة، وتمّ استخدام المنهج الكمي في هذه الدراسة والتي توصّلت إلى عدة نتائج أبرزها أنّ مستوى الجودة في هذه المدارس من وجهة نظر افراد العينة كان متوسطاً.

3. دراسة (سيد، 2020): تناولت هذه الدراسة التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي السياسة التعليمية المصرية المتعلقة بتطوير التعليم الأساسي المصري منذ عام 1980، والخطط الاستراتيجية لهذه السياسة، وتوصّلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها قصور هذه السياسة في تحقيق بعض التشريعات ذات العلاقة ومنها العجز في تحقيق جودة التعليم. ولم تكن هذه الدراسة ميدانية.

4. دراسة (الزناتي، وأحمد الأمين، 2021) بعنوان السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي في ليبيا هدف هذه البحث إلى معرفة توجهات السياسة العامة الليبية تجاه الجودة في قطاع التعليم العالي الليبي، والصعوبات والتحديات التي تعيق القيام بصنع وتنفيذ سياسة عامة تتسم بالرشد والعقلانية لضمان جودة التعليم العالي، حيث تمت دراسة الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع ولم تكن دراسة ميدانية. وتمثّلت أبرز نتائج هذا البحث في أنّ هذه السياسة قاصرة وغير رشيدة، وواجهت عوائق وتحديات منعت وضع وتنفيذ سياسة عامة رشيدة، وتمثّلت أبرز هذه العوائق في الانقسام السياسي، والظروف الأمنية، وكذلك المعوقات القانونية، وفي الختام قدم البحث جملة من التوصيات.

5. دراسة (أبو عبدة، 2011) بعنوان درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين فيها: تمثّل الهدف من هذه الدراسة في معرفة مدى درجة التطبيق للمعايير المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة في المدارس بمحافظة نابلس باستطلاع آراء عينة من المديرين بهذه المدارس سواء كانت المدارس التابعة للسلطة الفلسطينية أو لوكالة الغوث، وتكوّنت عينة الدراسة من (132) مديراً ومديرة من أصل (227) مديراً ومديرة حيث توصّلت الدراسة إلى نتائج أبرزها أنّ تطبيق معايير الجودة في هذه المدارس كان بدرجة متوسطة.

الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة** (OGUNODE, 2022): تناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجه التعليم الأساسي في نيجيريا، وكانت بعنوان " التعليم الأساسي في نيجيريا: التحديات والطريق إلى الأمام. الملكية الفكرية وحقوق الإنسان" وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها عدم كفاية التمويل، وعدم كفاية المعلمين المحترفين، ونقص مرافق البنية التحتية، وارتفاع عدد الطلاب، وضعف الإشراف، وانعدام الأمن، والفساد وضعف نتائج التعلم، وضعف تنمية قدرات معلمي المدارس الأساسية، ولم تكن هذه الدراسة ميدانية.

تعقيب على الدراسات السابقة: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنّها تناولت موضوع الاعتماد المدرسي المحلي لمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي في ليبيا، حيث إنّ أغلب الدراسات قامت بتجزئة الدراسة إذ تناول بعضها مؤسسات التعليم الثانوي فقط واقتصرت على مدارس التعليم الثانوي في مدينة مصراتة، وأخرى اقتصرته على مدينة الزاوية، ودراسة نيجيريا اقتصرت على التعليم الأساسي في نيجيريا، والبعض ركّز على معايير الجودة الشاملة مثل دراسة (أبو عبدة، 2011) ودراسة خليفة (2025) ولم تركّز على معايير الاعتماد المدرسي، كما ركّز البعض من هذه الدراسات على السياسة العامة لجودة التعليم العالي.

تقسيم الدراسة:

المقدمة.

المبحث الأول: الإطار النظري.

المبحث الثاني: صنع السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي.

المبحث الثالث: تنفيذ السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي.

المبحث الرابع: تقويم السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري.

أولاً: الجودة والاعتماد في التعليم الأساسي والثانوي.

1. مفهوم الجودة في التعليم الأساسي والثانوي: تعرّف الجودة في التعليم بأنّها عبارة عن مجموعة المعايير والخصائص والإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى تحسين وتطوير البيئة التعليمية، بحيث تشمل هذه المعايير والخصائص كافة المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة والهيئات التدريسية والإدارية والموظفين بمختلف تصنيفاتهم والتي تؤدي جميعها إلى منتج أو مخرج بجودة عالية والمتمثّل في الطالب. (الهمالي، 2023)

2. مفهوم الاعتماد المدرسي المحلي: يعرّفه المركز الوطني لضمان الجودة في ليبيا بأنّه عبارة عن عملية يقوم بها فريق تدقيق تابع للمركز للتأكد من أنّ المدرسة استوفت الحد الأدنى من معايير الاعتماد ويمنحها المركز وثيقة بذلك، وتكون مدة الاعتماد أربع سنوات أو ستة سنوات أو تسع سنوات وفقاً للمعدل الذي تتحصل عليه المدرسة. (العتوق، 2020،)

3. مبررات تبني سياسة عامة للاعتماد المدرسي وللجودة في التعليم المدرسي: تكمن هذه المبررات في الآتي: (الهمالي، 2023،)

أ. فرضت الجودة ذاتها في كافة المؤسسات بغض النظر عن نوع نشاطها، سواء كان نشاط خدمي أو إنتاجي أو صناعي بسبب الضغوط الناتجة عن العولمة، والتغيرات العالمية سواء في مجال الاقتصاد أو في مجالات الاجتماع والثقافة، أو في غيرها من المجالات.

ب. ضعف مستوى الجودة في مخرجات التعليم العام.

ج. غياب المشاركة في تصميم البرامج التعليمية من قِبل المعلمين وأصحاب العلاقة.

د. قلة التركيز على التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية، واستبداله بالتركيز على تقويم الطلاب.

هـ. انعدام التواصل الفعّال بين إدارة المدرسة ومحيطها المحلي.

و. تزايد الشكاوى والتذمر من قِبل التلاميذ وأولياء أمورهم.

ز. تطبيق الجودة في التعليم يؤدي إلى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية التي تدخل في عملية تنفيذ العملية التعليمية بالمدرسة، وفي ذلك رفع لكفاءة المتعلمين وارتفاع درجة رضاءهم عن هذه العملية التعليمية.

ثانياً: السياسة العامة: يُنظر إلى تعريف السياسة العامة من ثلاثة جوانب وهي: جانب القوة، وجانب تحليل النظم وجانب الحكومة. أمّا جانب القوة فتصدره العالم الأمريكي لاسويل في خمسينيات القرن الماضي حيث عرّف السياسة العامة بأنّها تتمثّل في من الذي يحوز على ماذا ؟ ومتى يحوز ؟ وكيف يحوز ؟ من تلك النشاطات التي تتعلق بتوزيع القيم والمزايا سواء كانت مادية أو معنوية والموارد والمكاسب وتقاسم كل من الوظائف والمكانة الاجتماعية المرموقة عن طريق ممارسة النفوذ والقوة والتأثير بين أفراد المجتمع من قِبل أولئك المستحوذين على مصادر تلك القوة، (الفهداوي، 2001،) أي أنّ من يملك القوة والتأثير على الآخرين هو من يضع وينفذ السياسة العامة أي يتحكم في عملية توزيع المنافع والقيم داخل الدولة. أمّا المنظور أو الجانب الآخر الذي يتمثّل في تحليل النظم فأبرز العلماء الذين يتبنونه هم: بربارة مكلينان التي تعرّفها بأنّها عبارة عن تلك التوجهات والنشاطات الناتجة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب، ولين الذي يعرّفها بأنّها ذلك المخرج للعملية التي تتكون من مجموعة أفراد يتعاملون مع بعضهم البعض في إطار المنظّمة العامة. (روايحة، 2012،)والعالم الأمريكي جبرائيل الموند حيث عرّفها بأنّها تلك السياسة التي تعبر عن المحصلة العملية المنتظمة أي غير العشوائية من تفاعل المدخلات المتمثّلة في مطالب البيئة من النظام السياسي مقابل دعمه له، وفي المخرجات المتمثلّة في قدرات النظام السياسي وقراراته وسياساته التي يواجه بها مطالب البيئة المحيطة بالنظام، للتعبير عن أداء هذا النظام في مدى قدرته الاستخراجية، والتوزيعية، والتنظيمية والرمزية والاستجابة الدولية من خلال تلك القرارات والسياسات التي اتخذها،. (الفهداوي، 2001،) أمّا المنظور الثالث والأخير لتعريف السياسة العامة فهو منظور الحكومة، حيث يرى هذا المنظور أنّ السياسة العامة هي عمل تختص به الحكومة وحدها، ومن هؤلاء هنري توني الذي يعرّف السياسة العامة على أنّها مجموعة من الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل إحداث تغيير ما داخل أبنية النظام الاجتماعي بالدولة (حسين، 2018،)وفي هذا المنظور أيضاً يعرّفها كارل فردريك بأنّها عبارة عن مجموعة من القرارات الصادرة عن الحكومة والمتضمنة لكافة ما يجب فعله أو عمله وكذلك ما لا يعمل استناداً إلى معطيات ومتغيرات الأوضاع القائمة فيها. (الفهداوي، 2001،)

المبحث الثاني: صنع السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي.

تُعرّف عملية صنع السياسة العامة بأنّها تلك العملية التي تتخذها الحكومة بهدف الوصول إلى اتفاق عام على تعريف المشكلة والتعرّف

على البدائل التي تؤدي إلى حلها، وأسس المفاضلة بين هذه البدائل، تمهيداً لاختيار البديل الأنسب الذي يتم اقتراحه في صورة سياسة عامة ملزمة التطبيق، وتؤدي إلى حل مقبول للمشكلة. (مرعي، 2020).

وفي عام 2006 أصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) قرارها رقم (164) بشأن إنشاء مركز لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية، وكان المركز في بداية استحداثه مختص بجودة التعليم العالي فقط (قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 164، 2006). وفي عام 2010 أصدر المشرّع الليبي القانون رقم (18) بشأن التعليم في ليبيا وخصصت المادتين السابعة والثامنة منه لجودة التعليم في ليبيا حيث تتعلق المادة السابعة بإنشاء مركز لضمان الجودة تحددت اختصاصاته بقرار من السلطة التنفيذية، بينما نصّت المادة الثامنة من ذات القانون على أهداف المركز المتمثلة في بناء وتطوير نظام للجودة في كافة المؤسسات التعليمية في ليبيا، وأضاف القانون رقم (18) مهاماً جديدة للمركز منها وضع سياسات لتقويم جودة التعليم ما قبل الجامعي، والتقني (قانون رقم 18 بشأن التعليم مؤتمر الشعب العام سابقاً، 2010). كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) قرارها رقم (211) لسنة 2011 بشأن التعليم التشاركي حيث الزمت اللائحة في مادتها الخامسة والخمسين المدارس الخاصة بالتقدم لمركز ضمان الجودة بشأن تقييمها وإعداد تقرير بشأنها لمنحها إذن الترخيص من عدمه. (قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 211، 2011)

وبناءً على ذلك بدأ المركز الوطني لضمان الجودة في إصدار معايير للحكم على جودة مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي العامة والخاصة والدولية التي تمارس نشاطاتها داخل ليبيا وآخرها المعايير التي تمّ إصدارها عام 2020، وتمثّلت في الآتي:

الجدول (1) معايير الاعتماد لمدارس التعليم الأساسي والثانوي الصادرة عن مركز ضمان الجودة الليبي

ت	المعيار	عدد المؤشرات
1-	القيادة والإدارة المدرسية	23
2-	المعلمون والكوادر الداعمة	20
3-	المنهج وطرق التدريس	19
4-	تقييم أداء المتعلمين	15
5-	المبنى المدرسي والمرافق	21
6-	الجودة والتحسين المستمر	22
7-	التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد	10

المصدر: دليل معايير وإجراءات اعتماد مدارس التعليم الأساسي والثانوي الصادر عن مركز ضمان الجودة.

كما حدد المركز ضوابط الاعتماد ومدة الحصول عليه حيث عدّ المركز أنّ المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد المدرسي عليها أنْ تتحصل على 70% حداً أدنى في المعدل العام للمعايير السبعة سالفة الذكر و65% حداً أدنى للمعيار الواحد (العتوق، 2020) وحدد المشرّع الليبي نظام التعليم الأساسي والثانوي وفقاً للجدول رقم (2).

مستوى التعليم	عدد السنوات	الفئة العمرية
أساسي	9 سنوات	من 6 سنوات إلى 14 سنة
الثانوي/ أدبي/ علمي/ ديني	3 سنوات	15-17 سنة

المصدر موقع وزارة التربية والتعليم ليبيا

المبحث الثالث: تنفيذ السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي.

تُعرّف عملية تنفيذ السياسة العامة بأنّها: "عملية تتمثّل في مجموعة من النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسات العامة أو قراراتها إلى حيز الواقع العملي، وتقوم على استخدام المصادر والموارد البشرية والتكنولوجيا وغيرها، وفي سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة." (الفهداوي، 2001،)

تتولى عدة جهات عملية تنفيذ السياسة العامة للاعتماد المدرسي، منها وزارة التربية والتعليم والمراقبات التابعة لها وكذلك المؤسسات التعليمية التابعة لهذه المراقبات والمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (قانون رقم 18 بشأن التعليم مؤتمر الشعب العام سابقاً، 2010).

وحددت المادة (26) من قرار حكومة الوفاق الوطني مهام منسقي الجودة بمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي حيث يتولى منسق الجودة عملية نشر ثقافة الجودة داخل المدرسة، ومراجعة وتحديث خطة المدرسة بناءً على ما يحدث من تطورات ومستجدات، كذلك من بين مهامه إعداد الدراسة الذاتية، وتحليلها، والتخطيط والاعداد لنظم تقييم ومتابعة الأداء، وتقديم التقارير الدورية عن تقييم أداء المدرسة إلى مجلس إدارتها، وأخيراً التواصل والتنسيق مع قسم المتابعة وتقييم الأداء بمراقبة التربية والتعليم التابع لها بشأن عمليات تقويم الأداء والتحسين المستمر. (المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، 2020) وتم تعديل مهام منسق الجودة وفقاً للتالي: (قرار وزير التربية والتعليم رقم (1610) 2023م بشأن الهيكل التنظيمي طرابلس–ليبيا: وزارة التربية والتعليم.)

1- فهم احتياجات ومتطلبات المؤسسة التعليمية لتطوير عمليات فعّالة لمراقبة الجودة.

2 – ابتكار ومراجعة مواصفات ومعايير الجودة.

3- تحديد متطلبات الجودة في المؤسسة التعليمية.

4- ضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة وكذلك الالتزامات القانونية.

5- الإشراف على العاملين بالمؤسسة التعليمية وتقديم التوجيهات والتعليمات التي تؤدي إلى نجاح عمليات الجودة.

6- الإشراف على جميع إجراءات تطوير العمل بالمؤسسة التعليمية لتحديد نسبة الأخطاء ومعايير الجودة.

كذلك تشارك في تنفيذ السياسة العامة لجودة التعليم الأساسي والثانوي بعض منظّمات المجتمع المدني وعلى رأسها جمعية التربويين الليبيين للتدريب والاستشارات التربوية التي تأسست منتصف عام 2022 حيث أشارت الجمعية إلى أنّ من بين أهدافها تحسين جودة مخرجات التعليم من خلال المساهمة مع وزارة التربية والتعليم في سبيل تحقيق ذلك (تقرير رئيس جمعية التربويين الليبيين للتدريب والاستشارات التربوية، 2022) وقامت الجمعية بعدة نشاطات منها تنفيذ دورات تدريبية في الاعتماد المدرسي لعدد كبير من منسقي الجودة ومدراء المدارس في مختلف بلديات ليبيا شرقاً، وغرباً وجنوباً في محاولة للتسريع من نشر ثقافة الاعتماد وتدريب عناصر قادرة على قيادة مدارسها للاعتماد المدرسي (مراسلة رئيس الجمعية الليبية للتربويين الليبيين للتدريب والاستشارات التربوية بشأن تنفيذ دورات تدريبية في الاعتماد المدرسي، 2024) وبسبب الانقسام السياسي الذي تشهده البلاد تم إنشاء "الهيئة الليبية لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بالمنطقة الشرقية" (قرار الحكومة الليبية 487 بشأن إنشاء الهيئة الليبية لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، 2023) إلّا أنّ الموقع الإلكتروني للهيئة لا يتطرق لأي معايير تتعلق بالاعتماد المدرسي.

وتهدف السياسات التعليمية في ليبيا "إلى ضمان تقديم تعليم أساسي وثانوي ذو جودة عالية يتماشى مع الأهداف الوطنية والمعايير الدولية، ويعزز من تطوير القدرات الشخصية والعلمية لطلاب التعليم الأساسي والثانوي" موقع وزارة التربية والتعليم ليبيا، الرئيسية، 2024). وفي سبيل تطوير البنية التحتية بما يتوافق مع معايير الجودة أعلنت وزارة التربية والتعليم عبر موقعها الإلكتروني عن استحداث ستة وعشرون مؤسسة تعليمية في أربع وعشرون مراقبة تعليم وهذه المراقبات هي صرمان، والخمس، ورأس الطبل وحي الأندلس، وأبو سليم وجنزور، وغريان، وترهونة، وسوق الجمعة، وظاهر الجبل، والزنتان وقصر بن غشير، ومزدة، وسرت، وأم الرزم، والأبيار، والمرج والشاطئ، واستحداث فصول دراسية في بلديات الزهراء، وأبو سليم وصرمان، والأبيار، والبيضاء، وسبها. وفي إطار سعي الوزارة تحقيق تعليم ذات جودة شاملة وقعت اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" في الثامن والعشرين من شهر مايو 2023 (موقع وزارة التربية والتعليم ليبيا، 2024)

المبحث الرابع: تقييم السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي.

بسبب قصور السياسة الأمريكية في إيجاد حلول لعدد من مشاكل المجتمع الأمريكي أُنشيت بحوث لتقييم هذه السياسات وتعرّف بحوث التقييم هذه "بأنّها اتباع أساليب بحث موضوعية علمية دقيقة في دراسة نتائج وآثار السياسات والبرامج التي تنفذها الحكومة والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنشودة." (عبد القوي، 1989) وهكذا يُعدّ تقييم السياسات العامة من أهم خطوات معالجة هذه السياسات.

ويُقدر عدد مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي في ليبيا وفقاً لإحصائيات 2008 بحوالي ثلاثة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين مدرسة تعليم أساسي، وألف وثلاثة وثلاثون مدرسة تعليم ثانوي، (Zayed, 2020, p. 21) وتضاعف هذا العدد عام 2024 حيث بلغ عدد المدارس 4.775 مدرسة تعليم أساسي وثانوي تشرف عليها 135 مراقبة تعليم منتشرة في ربوع ليبيا بعدد طلاب بلغ مليونان وواحد وتسعون ألفاً وثمانمائة وواحد وأربعون طالبة وطالبة، (موقع وزارة التربية والتعليم ليبيا، 2024) ومع ذلك يوضح الجدول رقم (3) قائمة بعدد المدارس التي حققت متطلبات الاعتماد المدرسي وجميعها داخل نطاق العاصمة طرابلس وكذلك عدد محدود جداً مقارنة بالعدد الفعلي لمدارس التعليم الأساسي والثانوي في ليبيا مما يدل على أنّ تنفيذ سياسة الاعتماد المدرسي المحلي في هذه المرحلة الدراسية لم يتم بالشكل المطلوب.

الجدول (3) قائمة بأسماء المدارس الحكومية المعتمدة من المركز

ت	اسم المدرسة	اسم مراقبة التربية والتعليم التابعة لها المدرسة	سنة منح الاعتماد ومدته
.1	مدرسة المنار الثانوية للبنات	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2017، لمدة 4 سنوات
.2	مدرسة طرابلس الثانوية للبنات	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2017، لمدة 4 سنوات
.3	مدرسة صرخة العربية للتعليم الأساسي	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2017، لمدة 4 سنوات
.4	مدرسة ابن الهيثم الثانوية للبنات	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2020، لمدة 6 سنوات
.5	مدرسة الشيخ على سيالة الثانوية للبنات	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2020، لمدة 6 سنوات
.6	مدرسة بن عاشور للتعليم الأساسي	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2021، لمدة 6 سنوات
.7	مدرسة شهداء الشط الثانوية للبنين	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2022، لمدة 9 سنوات
.8	مدرسة التقدم النموذجية للتعليم الأساسي	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2022، لمدة 4 سنوات
.9	مدرسة فتاة الثورة الثانوية للبنات	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2022، لمدة 4 سنوات
.10	مدرسة مختار بلحاج الثانوية للبنات	مراقبة التربية والتعليم بلدية سوق الجمعة	2022، لمدة 4 سنوات
.11	مدرسة شرفة الملاحة للتعليم الأساسي والثانوي	مراقبة التربية والتعليم بلدية سوق الجمعة	2022، لمدة 6 سنوات
.12	مدرسة ذات النطاقين للتعليم الأساسي	مراقبة التربية والتعليم بلدية سوق الجمعة	2022، لمدة 4 سنوات
.13	مدرسة شهداء الفرناج للتعليم الأساسي	مراقبة التربية والتعليم بلدية عين زارة	2022، لمدة 4 سنوات
.14	مدرسة أحفاد المختار للتعليم الأساسي والثانوي	مراقبة التربية والتعليم بلدية عين زارة	2023، لمدة 6 سنوات
.15	مدرسة أم السريا للتعليم الأساسي	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2022، لمدة 6 سنوات
.16	مدرسة شهيدة الواجب الثانوية للبنات	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2023، لمدة 6 سنوات
.17	مدرسة أم المؤمنين للتعليم الثانوي بنات	مراقبة التربية والتعليم بلدية سوق الجمعة	2024، لمدة 6 سنوات

المصدر المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وثيقة غير منشورة

يوضح الجدول رقم (4) قائمة بأسماء مدارس التعليم الخاص والمدارس الدولية في ليبيا التي تحصلت على الاعتماد المدرسي من المركز وباستثناء مدرسة واحدة من بلدية مصراتة والبقية من مدارس العاصمة طرابلس كما أنّ العدد بسيط فهي عشرة مدارس فقط وهذا دليل آخر على ضعف تنفيذ السياسة العامة للاعتماد المدرسي في ليبيا.

الجدول (4) قائمة بأسماء المدارس الخاصة والدولية المعتمدة من المركز

ت	اسم المدرسة	اسم مراقبة التربية والتعليم التابعة لها المدرسة	سنة منح الاعتماد ومدته
.1	مدرسة الصقر الحرة الدولية	مراقبة التربية والتعليم بلدية حي الاندلس	2020، لمدة 4 سنوات
.2	مدرسة الضياء العالمية	مراقبة التربية والتعليم بلدية طرابلس المركز	2021، لمدة 4 سنوات
.3	مدرسة فيض العطاء للتعليم الأساسي	مراقبة التربية والتعليم بلدية سوق الجمعة	2021، لمدة 4 سنوات
.4	مدرسة المختار الدولية	مراقبة التربية والتعليم بلدية حي الأندلس	2021، لمدة 6 سنوات
.5	مدرسة ال عمران للتعليم الخاص	مراقبة التربية والتعليم بلدية عين زارة	2021، لمدة 6 سنوات
.6	مدرسة المعرفة الذهبية فرع مصراته	مراقبة التربية والتعليم بلدية مصراتة	2022، لمدة 6 سنوات
.7	مدرسة كلية شهداء العالمية	مراقبة التربية والتعليم بلدية حي الأندلس	2022، لمدة 4 سنوات
.8	مدرسة المعرفة الدولية فرع السراج	مراقبة التربية والتعليم بلدية حي الأندلس	2023، لمدة 4 سنوات
.9	مدرسة المعرفة الدولية فرع عين زارة	مراقبة التربية والتعليم بلدية عين زارة	2023، لمدة 4 سنوات
.10	مدرسة يثرب للتعليم الخاص	مراقبة التربية والتعليم بلدية عين زارة	2024، لمدة 4 سنوات

المصدر المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وثيقة غير منشورة

وبالرغم من أنّ القانون رقم (18) لسنة 2010 المعمول به الآن يمكن وزارة التربية والتعليم من اتخاذ كافة الإجراءات لتطوير وتنفيذ سياسات تعليمية قادرة على تحقيق درجة عالية من الجودة إلّا أنّ هذه الإجراءات لم تطبق على أرض الواقع بالشكل المطلوب بسبب عدة عوامل منها قيام مدراء المدارس بتطبيق السياسة التي يشعرون شخصياً بأنّها الأكثر ملاءمة، كما يرى فاندوال أنّ البرامج التعليمية في ليبيا محدودة ومتغيرة المناهج التعليمية، وقلّة المعلمين المؤهلين ويتم الاعتماد على طرق غير مجدية مثل الحفظ والتلقين، وتجاهل الطرق التي تحث على التفكير، وهي إحدى سمات التعليم السائدة في كافة البلدان العربية (Elabbar, 2019) حيث اعتماد أسلوب الحفظ والتلقين يتنافى مع معايير الاعتماد المدرسي الصادرة عن مركز ضمان الجودة الليبي، وتأكيداً على ذلك ينصّ المؤشر رقم (03) من المعيار الثالث أحد معايير الاعتماد المحلي والمعنون تحت مسمى المنهج وطرق التدريس على الآتي: "للمدرسة إجراء لتقييم طرق وأساليب التعليم والتعلم وتقويمها" (العتوق، 2020،)وكذلك الحال مع محدودية المناهج التعليمية وقلّة المعلمين المؤهلين.

كما جاءت مؤشرات منتدى (دافوس) لتشير إلى تدني الجودة في

التعليم الليبي، حيث عَدّ دافوس في تصنيفه عام 2022 أنّ ليبيا خارج التصنيف العالمي لجودة التعليم، وعلل المؤشر ذلك لافتقار التعليم في ليبيا لأبسط معايير الجودة (هدية، 2022،) مما يؤكد على وجود خلل في السياسة العامة للجودة التعليمية الليبية.

وتؤكد نورة زايد في دراستها على عدم مجاراة الخطط الدراسية للتطورات العالمية، وقلّة استخدام التكنولوجيا بمختلف أنواعها وأصنافها في العملية التعليمية، وانعدام معايير ذات جودة، لتقويم الأداء التدريسي في مؤسسات التعليم الأساسي، (زايد، 2020،) وفي دراسة أخرى على مؤسسات التعليم الثانوي الليبية أجريت عام 2021 تؤكد الدراسة ضعف وتدني مستوى الخدمات التعليمية بهذه المؤسسات من استطلاع آراء طلاب مؤسسات التعليم الثانوي في مدينة درنة في أقصى الشرق الليبي (الرقيعي، 2021،)وفي دراسة ثالثة عن جودة إدارة الوقت لدى مدراء المؤسسات التعليمية ببلدية زليتن توكد الدراسة أنّ هذه الفاعلية كانت متوسطة وأوصت بتفعيل الإدارة الإلكترونية وغيرها من التوصيات ذات العلاقة (اجبارة، 2022،) وهذه المعوقات جميعها من بين معايير الاعتماد المدرسي الصادرة عن مركز ضمان الجودة والتي تمت الإشارة لها في ثنايا هذا البحث.

كما أثرت الحروب التي شهدتها ليبيا كثيراً على التعليم الأساسي والثانوي ومنها على سبيل المثال: (Ali, 2021)

1. تعرّض عدد من مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي للدمار، وسرقة محتوياتها، وكذلك على نفسية التلاميذ بهذه المؤسسات.
2. إغلاق المؤسسات التعليمية الواقعة في نطاق الاشتباكات المسلحة فترة الحروب واستخدامها أماكن للقتال.
3. وفاة وإصابات في صفوف طلاب المؤسسات التعليمية.
4. التحاق عدد المعلمين والمتعلمين بجبهات الحرب.
5. النزوح للمناطق الأخرى وانقطاع الدراسة في أماكن الاشتباكات.
6. تدني مخرجات التعليم.
7. انخفاض الانفاق على قطاع التعليم الأساسي والثانوي، بسبب ما تمر به البلاد من أزمات وحروب.

كل هذه النقاط سالفة الذكر لها تأثير كبير على جودة العملية التعليمية وتعيق تنفيذ سياسات عامة رشيدة في هذا الجانب. وفي مؤشر آخر يدل على ضعف السياسة العامة للجودة في قطاع التعليم الأساسي والثانوي قدّم أحمد مسعود مدير المركز الوطني للامتحانات استقالته بسبب ظاهرة الغش في امتحانات مرحلة إتمام التعليم الاساسي حيث قال: "إنّ الغش في ليبيا يحدث برعاية معلمين ومعلمات ورؤساء لجان، ولا أستطيع تأدية دور المتفرج إزاء ذلك." (استقالة مدير مركز الامتحانات بسبب "الغش"، 2024).

وبالرغم من عدول السيد أحمد عن الاستقالة، ولكن تصريح بهذه الطريقة من أحد منفذي السياسة التعليمية يتهم فيها زملاءه المعلمين بأنّهم أكبر داعم للغش ينسف أي حديث عن سياسة عامة لجودة التعليم باعتبار أن ظاهرة الغش تعتبر أحد اكبر معوقات جودة التعليم.

أيضاً من المآخذ الأخرى هي تلك الأخطاء التي تحدث في امتحانات شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وشهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي على مدار سنوات ومن بين هذه الأخطاء على سبيل المثال ما حصل في امتحان الرياضيات لطلبة الشهادة الثانوية حيث "قرر وزير التربية والتعليم بحكومة الوحدة الوطنية منح كافة طلبة الشهادة الثانوية الدرجة الكاملة عن الأخطاء الثمانية في امتحان مادة الرياضيات." (المشهد، 2024)

ومن الدورات التدريبية التي نفذها الباحث سواء لصالح جمعية التربويين الليبيين في 2024 أو لصالح مراقة التربية والتعليم ببلدية سرت 2022-2023 في الاعتماد المدرسي اتضح وجود صعوبة في فهم واستيعاب معايير الاعتماد المدرسي، بل اتضح أيضاً أنّ عدداً كبيراً منهم لا يعلم بوجود هذه المعايير، وأيضاً لا يعلم بوجود مركز لضمان الجودة خاص بتقييم واعتماد المؤسسات التعليمية، والبعض اعتقد أنّ المركز مختص بالتعليم العالي كونه يتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

النتائج والتوصيات: سعى البحث إلى رصد ووصف وتفسير سلوكيات السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي من حيث الصنع والتنفيذ، والإجابة على التساؤلات والأسئلة الفرعية ومحاولة التحقق من الفرضيات التي تمّ الاستناد إليها، وتوصّل البحث إلى عدة نتائج وقدّم عدة توصيات يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: النتائج:

1. تشترك عدة جهات في صنع السياسة العامة للاعتماد المدرسي المحلي من بينها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية وجهات غير رسمية.
2. تبيّن وجـود إحـدى مؤسسات المجتمع المدني تحت مسمى جمعية

التربويين الليبيين، تختص بتطوير وتدريب المعلمين وتقديم الاستشارات للمؤسسات التعليمية في كافة الجوانب بما فيها جودة العملية التعليمية والتأهيل للاعتماد المدرسي المحلي، وقد شارك الباحث في تنفيذ دورات تدريبية في الاعتماد المدرسي لصالح هذه الجمعية شملت مندوبي الجودة في مختلف المؤسسات التعليمية سواء في المنطقة الشرقية أو الغربية أو الجنوبية.

3. يتضح أنّ السياسة العامة تجاه الاعتماد المدرسي المحلي لم ترتقِ بعد للمستوى المطلوب لاسيما من حيث التنفيذ إذ لم يتجاوز عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد المدرسي المحلي على حوالي سبعة وعشرين مدرسة من أصل أربعة الالف مدرسة على مستوى الدولة الليبية.

4. لا توجد استراتيجية واضحة ومحددة ومعلنة لتطبيق سياسة الجودة والاعتماد المدرسي المحلي محل الدراسة من قِبل وزارة التربية والتعليم.

5. قلة اهتمام صناع القرار في المؤسسات التعليمية بالاعتماد المدرسي المحلي.

6. الانقسام السياسي والحروب والنزاعات أثرت بشكل سلبي على السياسة العامة تجاه الاعتماد المدرسي المحلي.

7. لا توجد جوائز للجودة خاصة بالمعلمين أو الطلاب تلبي طموح الجميع حيث يقتصر التكريم في بعض الأحيان على المعلمين الذين أمضوا أكثر من ثلاثين سنة في الخدمة، دون معايير واضحة وشفافة مما يؤثر على باقي المعلمين.

8. عدم إعطاء صلاحيات واسعة للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية ونقل تبعيته إلى مجلس النواب مما أثّر سلباً على أدائه في متابعة المؤسسات التعليمية والزامها بتطبيق معايير الاعتماد المدرسي المحلي.

ثانياً: التوصيات:

بعد مناقشة وتحليل النتائج يقدم البحث التوصيات الآتية:

1. أنْ يتم توحيد المركز الوطني لضمان الجودة الموجود في المنطقة الغربية مع الهيئة الوطنية لضمان الجودة التي تمّ استحداثها في المنطقة الشرقية، تحت مسمى الهيئة الليبية لضمان واعتماد المؤسسات التعليمية وتكون تبعيتها الإدارية إلى مجلس النواب، وأنْ تكون لها صلاحيات واسعة تمكنها من متابعة مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي بشكل فعّال.

2. تحديث معـايير الاعتماد المدرسي المحـلي وإشـراك وزارة التربيـة والتعليم والمؤسسات التعليمية التابعة لها، وأولياء أمور المتعلمين في عملية التحديث. وأنْ يضع المركز رابط على موقعه الإلكتروني يستفيد منه من جميع الآراء في عملية تحديث المعايير.

3. ينبغي على مركز ضمان الجودة استحداث قناة على اليوتيوب لشرح وتبسيط معايير الاعتماد المدرسي كونها غير مفهومة لدى كثير من صناع القرار بالمؤسسات التعليمية كذلك لابد من اعداد دليل الكتروني يشرح المعايير والشواهد والأدلة.

4. يجب وضع استراتيجية واضحة ومعلنة يشترك فيها الجميع، حيث يتم فيها تحديد نقاط الضعف والقوة في سياسة جودة التعليم، ووضع أهداف لهذه الاستراتيجية بناءً على نتائج التحليل البيئي، ويتم فيها كذلك تحديد مراحل التنفيذ، والموارد والإمكانيات والتجهيزات المطلوبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وأنْ تشمل أهداف الاستراتيجية أو حتى مبادرات تتعلق باستحداث جوائز للجودة، سواء جوائز للمعلم المتميز يراعى فيها العدالة حيث تتكون جائزة المعلم مثلاً من عدة فئات، كأن تكون الفئة الذهبية خاصة بخبراء المواد تكون معاييرها تتماشى مع طبيعة عمل خبراء المواد، والفئة البرنزية خاصة بالمعلمين الذين تطلق عليهم صفة معلم أول، وفئة نحاسية خاصة بالمعلمين الذين يتمتعون بخبرة تتجاوز الخمسة عشر سنة ولم يصلوا إلى درجة معلم أول، وهكذا...إلخ. أمّا المعلمون حديثو التعيين سنة أو سنتين هؤلاء يستثنون من المشاركة في هذه الجوائز، وأنْ تصدر لوائح بذلك سواء كانت هذه الجوائز على مستوى وزارة التربية والتعليم أو مراقبات التعليم بالبلديات أو المؤسسات التعليمية كذلك يتم التركيز على حلقات الجودة وأدوات ضبط الجودة وادخالها كأهداف في هذه الاستراتيجية.

5. وضع قوانين وتشريعات تتعلق باختيار القيادات التربوية سواء على مستوى الوزارة أو على مستوى مراقبات التربية والتعليم في كافة البلديات، أو على مستوى المؤسسات التعليمية.

6. التركيز بشكل كبير على تنظيم المؤتمرات العلمية، والندوات العلمية، وورش العمل التي تتعلق بموضوع السياسة العامة للجودة في قطاع التعليم الأساسي وكذلك التعليم الثانوي.

7. أنْ تخصص وزارة التربية والتعليم يوماً وطنياً للجودة والاعتماد المدرسي ويكون خلال الشهر الأول من بداية العام الدراسي.

8. ننصح الباحثين بإجراء مقارنة بين عدد من المدارس التي تحصلت على الاعتماد المدرسي والمشار إليها في هذا البحث مع عدد مماثل

من المدارس التي لم تتحصل على الاعتماد المدرسي لمعرفة مدى الإضافة والقيمة التي أحدثها الاعتماد المدرسي المحلي للمدارس التي تحصلت عليه.

الخاتمة: تطرّق هذا البحث إلى موضوع مهم من مواضيع السياسة العامة، يكمن في السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي، منطلقاً من عدد من الأهداف والتي تتمثّل في كلٍ من: التعرّف على هذه السياسة ، وتقييم أدائها، وأخيراً إبراز أهمية سياسة الاعتماد المدرسي المحلي.

كما اتفق البحث مع الدراسات السابقة على أهمية تبني نظام الجودة في التعليم، وتوصّل البحث إلى عدة نتائج تمثّل أبرزها في ضعف وقصور السياسة العامة في ليبيا تجاه الاعتماد المدرسي المحلي من حيث الصنع والتنفيذ. وأخيراً قدّم البحث عدة توصيات من شأنها أنْ تسهم في تطوير وفعالية السياسة العامة الليبية تجاه الاعتماد المدرسي.

قائمة المراجع:

أولاً: المصادر الأولية:

– رئيس الجمعية. (2024). إفادة بتنفيذ دورات تدريبية في الاعتماد المدرسسي. طرابلس–ليبيا: الجمعية الليبية للتربويين الليبيين للتدريب والاستشارات التربوية.

– العتوق، محمد نوري، (2020). دليل معايير وإجراءات اعتماد مدارس التعليم الاساسي والثانوي. طرابلس: المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

– قائمة بأسماء المؤسسات التعليمية والتربوية الحاصلة على الاعتماد المدرسي وثيقة غير منشورة المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، طرابلس، ليبيا.

– قرار الحكومة الليبية رقم 487 لسنة (2023) بشأن إنشاء الهيئة الليبية لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بالمنطقة الشرقية. بنغازي– ليبيا

– قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً). رقم 164 لسنة 2006 بشأن إنشاء المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

– قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 211 لسنة (2011). بإصدار لائحة تنظيم التعليم الحرالخاص. طرابلس–ليبيا.

– قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. رقم 685 لسنة 2020 بشأن حكم بقراره رقم (561) لسنة 2020.

– قرار وزير التربية والتعليم رقم (1610) لسنة 2023 بشأن الهيكل التنظيمي طرابلس–ليبيا: وزارة التربية والتعليم.

– مؤتمر الشعب العام. (2010). قانون رقم 18 بشأن التعليم.

– وثيقة أهداف جمعية التربويين الليبيين للتدريب والاستشارات التربوية.(2022). طرابلس–ليبيا:

ثانياً: الكتب:

– عبد القوي، خيري، (1989). دراسة السياسة العامة. الكويت: دار السلاسل للنشر والتوزيع والطباعة.

– الفهداوي، فهمي خليفة، (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل (المجلد ط1). عمان/ الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ثالثاً: الرسائل والدوريات العلمية:

– اجبارة، تهاني جبريل، (2022). فاعلية إدارة الوقت لدى مدارء مدارس التعليم الثانوي في مدينة زليتن. كلية التربية جامعة سرت

– الرقيعي، كريمة المبروك علي، (يناير، 2021). تقويم جودة الخدمات التعليمية في المدارس الثانوية الليبية من وجهة نظر طلابها. الإدارة التربوية.

– الهمالي، هدى محمد، (مارس، 2023). رة الجودة الشامة كمدخل لتحسين أداء مدراء المدارس بالمؤسسات التعميمية في ليبيا. العلوم الإنسانية.

– زايد، نورة عوض، (2020). بعض معوقات جودة اداء معلمي التعليم الابتدائي في ليبيا وكيفية مواجهتها. كلية التربية جامعة المنصور.

– سيد، أمل سعودي عبد الظاهر، (أبريل، 2020). دراسة تحليلية للسياسة التعليمية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980م . البحث في التربية وعلم النفس.

– مها يحي محمد حسين. (يناير، 2018). تحليل السياسة العامة: التطور والمنهجية. كلية التجارة للبحوث العلمية.

– روايحة عبد الوهاب. (2012). السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر.

– فاطمة عيسى أبو عبدة. (2011). درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين فيها. رسالة ماجستير. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت":

– أحمد الأمين، محمد منصور الزناتي. (2021). السياسة العامة الليبية تجاه جودة التعليم العالي في ليبيا. المؤتمر الدولي الأول للجودة. ليبيا: جامعة بنغازي. تمّ الاسترداد من:
https://dr.uob.edu.ly/handle/123456789/1580

– استقالة مدير مركز الامتحانات بسبب "الغش". (3 يوليو، 2024م). تمّ الاسترداد من ليبيا الأحرار: https://libyaalahrar.tv/2024/07/03

– موقع وزارة التربية والتعليم، الرئيسية (2024): https://moe.gov.ly/

– المشهد. (14 يوليو، 2024م). التربية تصدر قرار بشأن أخطاء امتحان مادة الرياضيات للشهادة الثانوية. تم الاسترداد من اخبار ليبيا:
https://www.libyaakhbar.com/libya-news/2410573.html

– زايد هدية. (7 يونيو، 2022م). ليبيا خارج التصنيف الدولي لجودة التعليم والأسباب محل جدل. تمّ الاسترداد من اندبندنت عربية:
https://www.independentarabia.com/node

المراجع الأجنبية:

- OGUNODE, N. J. (2022). Basic Education in Nigeria: Challenges and Way Forward. OF INTELLECTUAL PROPERTY AND HUMAN RIGHTS.

- Zayed, S. (2020). A Critical Discourse Analysis of a Libyan Secondary Educational Policy. Mount Saint Vincent University.

-Ali, F. Q. (2021), January-March. Study of the Impact of Socio-Political Conflicts on Libyan Children and theirEducation System. International Journal of English Language & Translation Studies.

-Elabbar, D. A. (2019). Employing the Subsequent Four Years of the Libyan EducationReform Strategy: Administrations and Contributors. Education Quarterly Reviews.